



# حقوق الإنسان

ع "معًا لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان"



#لقاءات رسمية

## المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل وفدًا من موظفي مجلسي النواب والشيوخ الأمريكي



استقبل المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، في مقر المؤسسة بضاحية السيف، وفدًا يضم عددًا من موظفي مجلسي النواب والشيوخ بالولايات المتحدة الأمريكية، بمناسبة الزيارة الرسمية التي يقوم بها الوفد لمملكة البحرين، وذلك بحضور عدد من أعضاء مجلس المفوضين والأمين العام، في مستهل



## المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل المنسق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة بالإنبابة لدى مملكة البحرين



بما يخدم التطلعات في سبيل قيام المؤسسة بتحقيق أهدافها واختصاصاتها بكل احترافية.

من جانبه، هنا السيد الزرقاني، الدرازي على انتخابه رئيساً لمجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، مثنياً جهود المؤسسة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين، معرباً في ذات الوقت عن استعداده لتقديم الدعم التقني والخبرات الأمامية للمؤسسة لتحقيق أهدافها التي أنشأت من أجلها.

حضر اللقاء المستشار ياسر غانم شاهين الأمين العام بالمؤسسة، فيما حضر من جانب مكتب المنسق المقيم كل من السيدة أسمارا أكر رئيس مكتب المنسق المقيم والسيد حسين جناحي مسؤول تنسيق الشراكات وتمويل مشاريع التنمية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

استقبل المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بمقر المؤسسة في ضاحية السيف، السيد محمد الزرقاني المنسق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة بالإنبابة لدى مملكة البحرين، حيث رحب به، مشيداً بالجهود الحثيثة التي تبذلها هيئات الأمم المتحدة ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في دعم التطلعات المشتركة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان على كافة المستويات.

وخلال اللقاء، بحث الجانبان عدد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك، وآلية تعزيز أوجه التعاون بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظومة الأمم المتحدة، وزيادة مستوى التنسيق خلال المرحلة المقبلة فيما يتعلق بالمشاريع التقنية والبرامج التدريبية المتعلقة بحقوق الإنسان، حيث أكد الدرازي ترحيب المؤسسة الدائم بالتعاون مع الآليات الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها



المؤسسة منذ إنشائها، مشيراً إلى دورها الاستشاري في رفع التوصيات الخاصة بحقوق الإنسان للجهات ذات الصلة، وما قامت به المؤسسة من دور فعال خلال جائحة كورونا، عبر متابعتها الحثيثة للإجراءات الاحترازية التي اتخذتها المملكة لمكافحة انتشار الوباء، وتؤكد من عدم تأثير تلك الإجراءات على حقوق الإنسان للمواطنين والمقيمين على حد سواء.

من جانبهم أعرب الوفد عن شكره وتقديره على حسن الاستقبال، وتقديمه بجملة من التساؤلات المتعلقة بعمل المؤسسة، وتبادل وجهات النظر حول عدد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

اللقاء، رحب الدرازي بالوفد الزائر، منوهاً بالعلاقات التاريخية بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية الصديقة، مؤكداً على أهمية هذه الزيارات لتعزيز التعاون والتنسيق المستمر بين البلدين الصديقين، مستعرضاً معهم الدور الذي تضطلع به المؤسسة في نشر وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، في مملكة البحرين، وفقاً للاختصاصات الموكلة إليها في قانون إنشائها، بالإضافة إلى الاهتمام المستمر الذي توليه لتعزيز التواصل مع الجميع على المستوى الإقليمي والدولي.

كما استعرض رئيس المؤسسة أبرز إنجازات



## المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك في مراقبة انتخابات مجلس النواب الروسي (الدوما)



شاركت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ممثلة في رئيسها المهندس علي أحمد الدرازي، في مراقبة عملية الاقتراع في انتخابات مجلس النواب الروسي (الدوما)، التي استمرت لثلاثة أيام متواصلة (من يوم 17 إلى 19 سبتمبر)، وذلك بناء على دعوة رسمية وجهت للمؤسسة من قبل مفوضية حقوق الإنسان في روسيا الاتحادية.

وخلال مشاركته، عقد الدرازي - ضمن مجموعة من

المراقبين والخبراء الأجانب والعرب - عدة لقاءات مع مسؤولي الإشراف على الانتخابات، وزار عددًا من اللجان الانتخابية، ومراكز الاقتراع، واطلع على عمليات إدارة الانتخابات، وعلى آلية التصويت الإلكتروني عن بعد، والذي يستخدم لأول مرة على نطاق واسع.

وقال الدرازي في تصريح له على هامش مشاركته:



## المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وجمعية البحرين لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبحثان تعزيز التعاون المشترك



وأوضح الدرازي بأن المؤسسة - انطلاقًا من مسؤوليتها الحقوقية والرقابية - تعمل على حث أجهزة الدولة المعنية لترسيخ مفهوم المسؤولية القانونية لدى مؤسسات الأعمال والمؤسسات التجارية بشأن تعزيز وكفالة حقوق الإنسان المنصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، منوها في ذات الوقت بجهود مملكة البحرين في الحفاظ على حقوق الإنسان في الأعمال التجارية خاصة فيما يتعلق في الحد من آثار جائحة كورونا في قطاع ريادة الأعمال والشركات.

من جانبه ثمن سعادة النائب أحمد صباح السلوم اسهامات المؤسسة وحرصها على تعزيز وتنمية ثقافة حقوق الإنسان في مملكة البحرين، مؤكدا رغبة الجمعية في التعاون مع المؤسسة من خلال عقد ورش عمل وبرامج تدريبية مشتركة وتبادل الخبرات بين الجانبين بما يساهم في دعم واثراء العمل الحقوقي والريادي في مملكة البحرين.

استقبل المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، سعادة النائب أحمد صباح السلوم رئيس مجلس إدارة جمعية البحرين لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحضور عدد من أعضاء مجلس إدارة الجمعية، وذلك بمقر المؤسسة الوطنية في ضاحية السيف.

وفي مستهل اللقاء رحب الدرازي برئيس وأعضاء الجمعية، مؤكدا على أهمية حماية حقوق الإنسان في ريادة الأعمال والشركات وتعزيز أجندتها في مختلف القطاعات، مشيرًا إلى أن مؤسسات الأعمال مسؤولة شريك في تعزيز وحماية حقوق الإنسان المنصوص عليها في الصكوك الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان كونها من هيئات المجتمع، وعليها أن تتحمل مسؤولية مستقلة تختلف عن تلك المسؤولة الملقاة على عاتق الحكومات والتي تلتزم بها الدولة بأجهزتها المختلفة.

## رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان: "نظام حماية الأجور يعزز مكانة البحرين كوجهة تمتاز بالأنظمة والقوانين التي تحفظ حقوق العمال"



خلال التحديث المستمر للقوانين والتشريعات المتعلقة بقطاع الأعمال، والتي لا تتعلق بالأجور فقط، بل أنها تمتد الى اشتراطات متعلقة بالسكن واشتراطات صحية وأخرى متعلقة بالسلامة المهنية.

وأكد الدرازي دعم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لكل ما من شأنه الحفاظ على حقوق العمال وأصحاب الأعمال، وكل ما يعزز من مكانة مملكة البحرين على المستوى الإقليمي والدولي كوجهة تمتاز بالأنظمة والقوانين التي تحفظ حقوق العمال، داعياً في ذات الوقت أصحاب الأعمال إلى المبادرة لفتح الحسابات المصرفية للعاملين لديهم، لتسهيل الإجراءات المتعلقة بتطبيق نظام حماية الأجور.

أوضح المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، أن تطبيق نظام حماية الأجور ساهم بشكل كبير في التزام منشآت القطاع الخاص بدفع الأجور في الوقت المحدد وبالأجر المتفق عليه، ومكّن في ذات الوقت الجهة المرخصة (هيئة تنظيم سوق العمل) من معرفة مدى التزام تلك الجهات من دفع أجور العاملين بالكامل وفي المواعيد المحددة وفقاً للقوانين والشروط التي ينص عليها قانون العمل.

جاء ذلك على هامش انتهاء المرحلة الأولى من مشروع تطبيق نظام حماية الأجور التي أعلنت عنها هيئة تنظيم سوق العمل، حيث نوه الدرازي بالجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة للارتقاء ببيئة العمل في مملكة البحرين من

على المستويات المحلية والإقليمية، حيث راقبت الانتخابات النيابية والبلدية التي عقدت في مملكة البحرين في عامي 2014 و2018، وشاركت في مراقبة الانتخابات التشريعية في المملكة الأردنية الهاشمية، وأيضاً في مراقبة الانتخابات الجوية في المملكة المغربية التي جرت في عام 2015 ضمن فريق الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

ولفت الدرازي الى أنه تم التركيز من قبل المراقبين على سير عملية الاقتراع في المناطق التي زاروها هؤلاء المراقبون، وخاصة فيما يتعلق بالاستقلالية والحيادية للانتخابات، والتتبع الميداني لسير العمليات الانتخابية، وتقييم ظروف تنظيمها وإجرائها ومدى احترامها للقواعد الدستورية والنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالانتخابات والمعايير الدولية.

وأعرب الدرازي عن شكره وتقديره لرئيسة وأعضاء المفوضية العليا لحقوق الإنسان في روسيا الاتحادية، على هذه الدعوة، ومنح فرصة المشاركة والاستفادة من هذه التجربة الديمقراطية.



"يتم اختيار المؤسسات الوطنية المؤهلة والمشهود لها بالعمل الحقوقي الجاد للقيام بمهام مراقبة استقلالية وحيادية العملية الانتخابية والتتبع الميداني لسيرها، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين لها تجارب عديدة في مراقبة الانتخابات

ولفت الدرازي الى أنه تم التركيز من قبل المراقبين على سير عملية الاقتراع في المناطق التي زاروها هؤلاء المراقبون،



وخاصة فيما يتعلق بالاستقلالية والحيادية للانتخابات، والتتبع الميداني لسير العمليات الانتخابية، وتقييم ظروف تنظيمها وإجرائها ومدى احترامها للقواعد الدستورية والنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالانتخابات والمعايير الدولية.

وأعرب الدرازي عن شكره وتقديره لرئيسة وأعضاء المفوضية العليا لحقوق الإنسان في روسيا الاتحادية، على هذه الدعوة، ومنح فرصة المشاركة والاستفادة من هذه التجربة الديمقراطية.



## المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ترحب بتطبيق العقوبات البديلة على 30 شخصاً من المحكوم عليهم



الدولية، والبروتوكولات الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فيما يتعلق بمعاملة الأشخاص المسلوبية حريتهم بشكل إنساني واحترام كرامة الإنسان، فضلاً عن مبدأ إعادة التأهيل الذاتي، مؤكدة دعمها التام للتوجهات الرامية إلى تطبيق المزيد من العقوبات البديلة والتوسع فيها، بما يسهم في تأهيل المحكوم عليهم، ودفعهم باتجاه الابتعاد عن تكرار الجريمة.

ترحب المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالإعلان عن تطبيق العقوبات البديلة على 30 شخصاً من المحكوم عليهم، وإبدال العقوبة وإلزامهم ببعض أنواع العقوبات البديلة التي تتناسب مع ظروفهم من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وذلك استناداً لما نص عليه المرسوم بقانون رقم (24) لسنة 2021 الصادر من لدن جلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه، بشأن العقوبات والتدابير البديلة.

وترى المؤسسة أن التوسع والمرونة في تطبيق أحكام قانون العقوبات والتدابير البديلة يتماشى مع المعايير

## رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يستقبل النائب سيد فلاح هاشم



الاهتمام المشترك، وعدد من المواضيع المتعلقة بمستجدات الملف الحقوقي، ودور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في هذا الشأن.

من جانبه نوه سعادة النائب سيد فلاح هاشم، بالمسؤولية الحقوقية والدور الوطني للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، مؤكداً دعم المجلس النيابي لعملها المهني، معرباً عن تقديره للجهود المبذولة من رئيس وأعضاء مجلس المفوضين.

استقبل المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بمكتبه بمقر المؤسسة سعادة النائب سيد فلاح هاشم عضو مجلس النواب، حيث نوه بما يوليه أعضاء مجلس النواب من اهتمام لقضايا حقوق الإنسان، مثنياً تعاون المجلس مع المؤسسة من خلال تعزيز التشريعات والقوانين المعنية بحقوق الإنسان، لتكفل أفضل الممارسات في المجال الحقوقي.

وخلال اللقاء، بحث الجانبان عدد من القضايا ذات

## لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق تقوم بزيارة ميدانية إلى دار بنك البحرين الوطني لتأهيل الأطفال المعوقين



لفيروس كورونا، كما تم الاطلاع عن كثب على كافة الإجراءات الرامية إلى حفظ الحق في الصحة بشكل عام والحقوق الأخرى المقررة للأطفال ذوي الإعاقة بشكل خاص. بعد ذلك قامت اللجنة بجولة في مرافق الدار، شملت الصفوف وغرف النزلاء والمطبخ ودورات المياه وغرفة العزل الصحي.

تأتي هذه الزيارة في إطار الدور الرقابي للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، واستكمالاً لخطتها في متابعة تطبيق المعايير المرتبطة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق الفئات الأولى بالرعاية بشكل خاص في ظل جائحة كورونا، وإعداد التقارير والتوصيات ذات الصلة بأوضاع حقوق الإنسان وإرسالها إلى الجهات المعنية.



قامت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بزيارة ميدانية إلى دار بنك البحرين الوطني لتأهيل الأطفال المعوقين، لرصد مستوى الخدمات المقدمة لهم باعتبارهم من الفئات الأولى بالرعاية في المجتمع.



وخلال الزيارة التقت اللجنة بعدد من مسؤولي الدار، وأجرت مقابلات مع الطواقم العاملة والنزلاء للتأكد من مدى التزام الدار بكافة الإجراءات الاحترازية والوقائية لمكافحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، ومدى احترام معايير حقوق الإنسان المنصوص عليها في القوانين والتشريعات الدولية، كما اطلعت اللجنة على ما تم اتخاذه من إجراءات لاستدامة عملية حصول جميع نزلاء وموظفي الدار على اللقاح المضاد

## رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يثمن صدور المرسوم بقانون رقم (24) لسنة 2021 بتعديل المادة (13) من القانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة



لعاقل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه في تعزيز حقوق الإنسان وحماية المجتمع، مع ضمان إنفاذ القانون - في ذات الوقت - وفق مفهوم مجتمعي متقدم.

وأضاف الدرازي أن العقوبات البديلة بشكل عام نقلة نوعية وتضمن تنوع العقوبات بما يتناسب مع الظروف الإنسانية للمحكوم، وتحقق الأهداف المرجوة التي أنشأت من أجلها، وتعمل في الوقت ذاته على إعادة تأهيل وتعايش المحكوم مع محيطه الاجتماعي، باعتبار أن العقوبة البديلة هي تدبير ناجح وإرساء سليم لمبادئ العدالة الهادفة لمحاربة الجريمة وعدم تكرارها.

ثمن المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان صدور المرسوم بقانون رقم (24) لسنة 2021، الصادر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، بتعديل المادة (13) من القانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة، مشيراً إلى أن مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، أقر حزمة من التشريعات ذات الأولوية لتعزيز صيانة الحقوق وسيادة القانون ومواكبة متطلبات التنمية، وذلك ضمن الجهود التي تبذلها مملكة البحرين في تحديث المنظومة التشريعية تماشياً مع المعايير الدولية والاتفاقيات والمواثيق والبروتوكولات الدولية ذات الصلة والمتعلقة بحقوق الإنسان.

وأشار الدرازي إلى أن التعديل أعطى للجهة المعنية بوزارة الداخلية مساحة ومرونة أكبر أمام السلطة القضائية لإعطاء هذه العقوبات للمحكوم عليهم متى ما توافرت فيهم الاشتراطات المنصوص عليها في المرسوم، مراعاةً للظروف الشخصية والأسرية والدواعي الإنسانية المبررة للمحكوم عليهم، مؤكداً بأن الاستمرار في التوسع في تطبيق العقوبات والتدابير البديلة واعطائها أكثر مرونة تعكس الرؤية الحضارية

## المؤسسة الوطنية تشارك في الاجتماع العام السنوي ال 26 لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ (APF)



الحسابات الختامية المدققة واستمارة طلب العضوية المحدث.

وخلال الاجتماع، عقدت عدة انتخابات لمناصب في المنتدى، بالإضافة إلى انتخاب مرشح لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ لرئاسة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان وحمايتها، وانتخابات منصب نائب رئيس المنتدى بعد انتهاء فترة عضوية ممثل اللجنة الكورية، وتم تأجيل انتخاب العضو البديل للممثل للمنتدى في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية (GANHRI) إلى الاجتماع القادم، وفي نهاية الاجتماع قدم ممثلو مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بمنطقة جنوب شرق آسيا عرضاً حول المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والعمل الإنساني.

وأطلق المنتدى في اليوم الثاني - بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات في آسيا والمحيط الهادئ - تقريراً حول "حقوق الصحة الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات في أوقات الأزمات"، حيث قدمت السيدة ميليسا أوبرتي رئيسة الفريق العامل والسيدة اليزابيث بروديرك، مفوضة التمييز الجنسي في اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان وعضو الفريق العامل، نبذة عن التقرير ودور الفريق العامل في ذلك، وتحدث عدد من ممثلي المؤسسات الوطنية حول حقوق الصحة الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات في أوقات الأزمات.

شاركت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ممثلة في الدكتورة حورية حسن عضو مجلس المفوضين، والمستشار ياسر شاهين الأمين العام، في الاجتماع العام السنوي ال 26 لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ (APF) الذي أقيم عبر وسائل الاتصال المرئي على مدى يومين، بمشاركة 25 مؤسسة وطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، إضافة إلى ممثلين عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية المعنية بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

افتتحت الاجتماع البروفيسور روزاليند كروشر رئيسة المنتدى، رئيسة اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان، حيث رحبت بالمؤسسات المشاركة والمشاركين، وأوضحت بأن هذا الاجتماع يعتبر ثاني اجتماع يعقد عن بعد بسبب جائحة فيروس كورونا، وتمنت أن يتم عقد الاجتماع بالحضور الشخصي العام القادم، ومن ثم قدم السيد كيرين فيتزباترك المدير التنفيذي للمنتدى تقرير أداء المنتدى، وتقرير حول استراتيجية المساواة بين الجنسين، والذي يهدف إلى دعم أعضاء المنتدى لتحديد الأولويات والتركيز على حقوق الإنسان للنساء والفتيات، ودعم عمليات تعميم مراعاة المنظور الجنساني للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان داخل أعضاء المنتدى، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات أمانة المنتدى، كما تم اعتماد

## الوطنية لحقوق الإنسان تقوم بزيارة ميدانية إلى «مركز البحرين الدولي» لرصد مستوى الخدمات الصحية المقدمة



قامت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بزيارة ميدانية إلى مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات لرصد مستوى الخدمات الصحية المقدمة للجميع.

عند تلقيهم أحد اللقاحات المضادة لفيروس كورونا. تأتي هذه الزيارة في إطار الدور الرقابي للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، واستكمالاً لخطتها في متابعة تطبيق المعايير المرتبطة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان في إجراءات الفحص والعزل والحجر الصحي في ظل جائحة كورونا، وإعداد التقارير والتوصيات ذات الصلة بأوضاع حقوق الإنسان وإرسالها إلى الجهات المعنية.

وخلال الزيارة، التقت اللجنة بعدد من أعضاء الفريق الوطني الطبي للتصدي لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، وأجرت مقابلات مع الطواقم الطبية للاطلاع على مدى الالتزام بالإجراءات الاحترازية المتبعة، ومدى احترام معايير حقوق الإنسان المنصوص عليها في القوانين والموثائق الدولية خلال الأزمات. كما قابلت اللجنة عدد من الأفراد الحاصلين على اللقاح بهدف الحصول على رأيهم في الإجراءات المتخذة والاطلاع عن قرب على الرعاية الصحية المقدمة لهم.



## لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق تعقد اجتماعها العادي الرابع



واستكملت اللجنة مناقشاتها حول الزيارات الميدانية التي ستقوم بها خلال الفترة القادمة إلى مراكز الإصلاح والتأهيل، للتأكد من استمرارية تمتع نزلاء تلك المراكز بالحقوق المقررة لهم، وذلك من منطلق حرص اللجنة على تفعيل دور المؤسسة الرقابي في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ولاسيما في مراكز الإصلاح والتأهيل ودور الرعاية الصحية والاجتماعية وسكن العمالة الأجنبية أو أي مكان آخر يشتهبه في أن يكون موقعاً لانتهاكات حقوق الإنسان.

برئاسة الدكتور مال الله الحمادي، وعضوية السيد دانيال كوهين، عقدت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق اجتماعها العادي الرابع في مقر المؤسسة بضاحية السيف، حيث افتتحت اللجنة اجتماعها بمناقشة ما تم بشأن زيارة اللجنة الأخيرة إلى دار بنك البحرين الوطني لتأهيل ذوي الإعاقة، كما تابعت ما تم بشأن استئناف الزيارات إلى مراكز الإصلاح والتأهيل ودور الرعاية الصحية والاجتماعية، وذلك للاطلاع عن كثب على ما يتم تنفيذه من قبل إدارة تلك المراكز والدور، والوقوف على مدى الالتزام بمعايير حقوق الإنسان مع النزلاء والمقيمين.

## لجنة الحقوق والحريات العامة تعقد اجتماعها الرابع عن بعد



برئاسة الدكتورة فوزية سعيد الصالح، وعضوية السيد أحمد صباح السلوم والدكتور بدر محمد عادل، عقدت لجنة الحقوق والحريات العامة اجتماعها الافتراضي الرابع عن بعد، حيث افتتحت اللجنة اجتماعها الرابع بالتأكد من النصاب القانوني والتصديق على محضر الاجتماع السابق، ثم تابعت ما تم بخصوص قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات.

مراكز الإصلاح والتأهيل والاحتجاز، للتعريف بقانون مؤسسات الإصلاح والتأهيل واللائحة التنفيذية، وكيفية التعامل مع النزلاء والالتزام بالإجراءات الاحترازية لمنع انتشار فيروس كورونا، وما عليهم من حقوق وواجبات.

وتم خلال الاجتماع مناقشة الفعاليات المقترحة تضمينها في استراتيجية وخطة عمل المؤسسة للأعوام 2022-2025، حيث تم اقتراح عدد من المحاضرات التثقيفية لرجال الأمن القائمين على انفاذ القانون داخل



